

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والصّر بل منافاتها لهما لصاق الأمرُ جداً ولا حتاجوا إلى ألوف حروفٍ لا يجدونها بل فرّقوا بين مُعْتَق ومُعْتَق بحركةٍ واحدة حصل بها تمييزٌ بين ضدّين .

هذا وما فعلوهُ أخْصِر وأنسب وأخفّ ولسنا نقولُ : إن اللغةَ أيضاً اصطلاحيةٌ بل المرادُ بيان أنها وقعت بالحكمة كيف فرضت في اعتبار المادة دون هيئة التركيب من فساد اللغة ما بيّنت لكونها يُذَكَّر مع ذلك أن يكونَ بين التراكيب المتّحدة المادة معنى مشتركٌ بينها هو جنسٌ لأنواع موضوعاتها ولكن التحيُّل على ذلك في جميع موادّ التركيبات كطلبٍ لعنقواء مُغرب ولم تُحْمَل الأوضاعُ البشريّة إلا على فهم قريبة غير غامضة على البديهة فلذلك إن الاشتقاقات البعيدة جداً لا يقبلها المحققون .

واختلفوا في الاشتقاق الأصغر فقال سيبويه والخليل وأبو عمرو وأبو الخطاب وعيسى بن عمرو والأصمعي وأبو زيد وابن الأعرابي والشيباني وطائفة : بعضُ الكلام مشتقٌّ وبعضُهُ غيرُ مشتقٍّ .

وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين : كلُّ الكلام مشتقٌّ ونُسب ذلك إلى سيبويه والزجاج .

وقالت طائفة من النظار : الكلام كلاًّ أصلٌ والقول الأوسط تخليط لا يعدُّ قولاً لأنه لو كان كل منها فرعاً للآخر لدار أو تسلسل وكلاهما محال بل يلزم الدّور عيناً لأنه يثبت لكلّ منها أنه فرعٌ وبعضُ ما هو فرعٌ لا بدّ أنه أصلٌ ضرورة أن المشتقّ كلاًّ راجع إليه أيضاً . لا يقال : هو أصلٌ وفرعٌ بوجهين لأن الشرط اتحادُ المعنى والمادة وهيئة التركيب مع أن كلاًّ منها مفرّج عن الآخر بذلك المعنى .

ثم التغييرات بين الأصل المشتقّ منه والفرع المشتق خمسة عشر :

الأول - زيادة حركة كعلم وعلم .

الثاني - زيادة مادة كطالب وطلب .

الثالث - زيادتهما كضارب وضرب .

الرابع - نقصان حركة كالفرس من الفرس .

الخامس - نقصان مادة كثبت وثبات .

السادس - نقصانها كذَرَا ونزوان .

السابع - نقصان حركة وزيادة مادة كغضبى وغضب .

الثامن : - نقص مادة وزيادة حركة كحرم وحرمان